الجامعة: مؤسـســة للاستثمار في رأس المال البشري

أ/ نجوى بوزيد
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة ع ر/ميرة – بجاية.

الملخّــص:

تبرز أهمية ودور الجامعة مع الاهتمام الذي بدأ متزايدا بتنمية وتسيير الموارد البشرية خلال العشريات الأخيرة، إذ اعتبرت مجالا لاستثمار عقلاني رشيد من شأنه تحقيق المردود الاقتصادي وبالتالي الثروة.

وإذا كان آدم سميث من أوائل المتسائلين عن ماهية الثروة ومصدرها ليجدهما في تقسيم العمل المنتج،فإن J/B SAY قد لفت الانتباه إلى المفهم اللامادي للثروة وتساءل عن مكانة القدرات والمهارات الشخصية المكتسبة وكذا الخدمات التعليمية والصحية في التحليل الاقتصادي، إذ اعتبرها ثروات اجتماعية لامادية.

من هذا المنطلق، هذه محاولة وصفية لدور التعليم الجامعي والعالي في تحقيق التنمية الشاملة وفقا لكبرى النظريات الاقتصادية وكذا لبعض المؤشرات عن الوطن العربي والجزائر. إضافة إلى العراقيل التي تعترض عملية الاستثمار في هذا المجال.

Résumé:

En fonction de l'importance croissante accordée aux ressources humaines, leur gestion et leur développement, l'université doit jouer un rôle non négligeable.

Si la richesse avait pris une dimension beaucoup plus matérielle, J/B Say a mis l'accent sur son aspect immatériel en s'interrogeant sur les talents, les compétences et les facultés acquis.

Alors l'université comme institution de formation peut être un champ d'investissement économique rationnel et rentable dans le domaine des ressources humaines, sous forme de 'OUTPUTS'.

Depuis son indépendance l'Algérie n'avait pas cessé de valoriser, soigneusement, l'enseignement universitaire, en essayant de dynamiser la relation entre l'université et les besoins et la demande sociale et économique de la société algérienne.

مقدمة :

إزاء الاهتمام بالتعليم بمختلف أنماطه ومراحله، واقتطاع ميزانيات خاصة له، لعلّ أهم تساؤل تقليدي قد طرح من قبل أخصائيي التربية والاقتصاد تعلق بالدور الذي قد يلعبه التعليم العالي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية خاصة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك جدل حول إعطاء التعليم العالي بعدا اقتصاديا والنظر إليه على انه استثمار منتج يحقق مردوده على المدى البعيد، في مقابل رأي يعتبره مجرد سلعة استهلاكية.

وتعود مناقشة إشكالية المردود الاقتصادي للتعليم العالي إلى الستينيات، في ردة فعل على المدرسة الكينزية التي اختزلت عوامل النمو الاقتصادي في الجانب المادي، في حين برزت "القيمة الاقتصادية " لعوامل غير مادية منها التعليم العالي. ودعما لهذه الرؤية أجريت دراسات في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وكذا بعض الدول الاسكندينافية توصلت إلى أن الزيادة في الدخل الوطني لا يمكن أن تفسر فقط بعوامل الإنتاج المادية، إذ استعملت هده الدراسات اسم "العمل المتبقي" إشارة إلى عوامل غير مادية ذات أهمية هي الأخرى،منها ما تعلق بالتعليم العالي ومخرجاته[1].

أوّلاً– ما قاله أشهر الاقتصاديين عن التربية والتعليم:

الحقيقة أن الجدل حول أهمية ودور التربية والتعليم في النهوض بحياة الفرد والمجتمع على حد سواء ليس حديثا ،فقد ربطه أشهر رجال الاقتصاد وفقا للمبادئ الكبرى لنظرياتهم بمفاهيم اقتصادية كمية كالاستثمار، الميزانية، الإنتاجية، المردودية ...الخ. ومما لا شك فيه أن ذلك قد ساهم إلى حد كبير في ضبط السياسات التربوية والتعليمية وفقا للطلب الاجتماعي بمختلف أبعاد، ومؤسسة الجامعة لم تنؤ عن دلك.

فهذا ادم سميث – مثلاً – ناقش العملية التعليمية وتركيبتها من جهة، وعلاقتها بالمحيط من جهة أخرى كرجل اقتصاد وأستاذ بجامعة جلاسجو [2]. وتكمن أهمية التعليم عند سميث في كونه المسئول الرئيسي عن بناء منظومة قيمية وفكرية أكثر عقلانية بعيدا عن كل تفكير لاهوتي يأسر الفكر[3]. من جهة فحص الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية، واقترح أن يكون أسلوب التعليم تنافسيا حتى يضمن الأستاذ النقل السليم للمعلومة بتجنب كل ما هو روتيني وجامد.

كما ربط سميث من جهة أخرى بين الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية والمحيط الخارجي،وذلك بخلق التنافس بين أفراد المجتمع حيال الطلب عليها وفقا للانتماء الطبقي، فبزيادة مستحقات التعليم يرفع أجر الأستاذ الذي يصير مطالبا بتقديم الأفضل. بدوره حصر سميث المواد التعليمية في الفنون التقنية،الثقافة، والدين، وغرضه من كل ذلك بناء المواطن الصالح[4].

كان تعليق سميث على دور وأهمية التعليم العالي خاصة ذا صلة بأهم وأول تساؤلاته عن مصدر إيجاد ثروة الأمم متأثرا ومنبهرا بما كشفت عنه الثورة الصناعية من قدرة العلم، كأرقى صور للتفكير الموضوعي مجسدا في الآلة على تحسين الإنتاج كما وكيفا وكذا إنتاجية العامل وكفاءته.

ويرتبط مفهوم التنافسية بظاهرة تراكم رؤوس الأموال بين أيدي البرجوازية التجارية والصناعية، التي وجدت صداها في انتقال مركز الحياة الاقتصادية إلى المدينة على حساب الريف ودحض الطبقة الإقطاعية، فاستخدمت المصانع الطبقة الفقيرة البطالة. وقد كان للدولة دور المراقب فقط في حالة ما إذا وصل تعارض المبادرات الفردية أقصاه[5].

أما ريكاردو الذي عايش فترة بدأت معها مساوئ الثورة الصناعية المرتبطة بالطبقية الاجتماعية، فقد كان اهتمامه منصبا حول توزيع الثروة في مجتمع حاد الطبقية بعيد عن كل مساواة وعدالة، ولم يجد ما قد بهمه من التعليم في حل إشكالية توزيع الثروة بين أفراد المجتمع.

في حين يرى مالتوس، ووفقا لنظريته الرابطة بين حجم السكان والرفاه الاجتماعي، أن التعليم عامل فعال في شرح فكرة الحد من النسل وترسيخها لدى أفراد المجتمع بجعلها أكثر إقناعا. أما ميل (MILL) فان التعليم لديه هو السبيل لترسيخ عادات وثقافة التروي والتقشف والرقي الشخصي، فمؤسسات التعليم المختلفة من أول إلى أعلى المستويات مطالبة بأداء دلك.

عموما، جدير بالذكر أن معالجة نسق العملية التربوية في سياق النظرية الاقتصادية الليبرالية لم تكن لتخلو من التحيز الأيديولوجي لصالح الطبقة المهيمنة، وعبر

مختلف مؤسساته ومستوياته كان التعليم يعيد إنتاج التفكير البرجوازي الطبقي ابتدءا من ادم سميث إلى الفرد مارشال[6] ويتضح ذلك أكثر في خضوع المؤسسات التعليمية لقانون العمل. وفي سياق ماديتيه الجدلية والتاريخية، وجد ماركس أن وظيفة التعليم تكمن في رفع الاغتراب عن العامل؛ من خلال رفع كفاءته التقنية، وبذلك يستعيد كرامته كانسان[7].

ناقش الاقتصاديون مسألة الإنفاق على التعليم بين الدولة والقطاع الخاص، خاصة حينما يتعلق الأمر بالجامعة بوصفها قمة هرم المؤسسات التعليمية وعبر مخرجاتها تختزل كل المراحل بمنح حاملي شهاداتها جملة من المعارف والمهارات التي يفترض أن تخدم المجتمع التي فيه أنتجت. وبصرف النظر فالإنفاق على التعليم العالي في الدول المتقدمة يحتل المقام الثاني، ذلك لأن التعليم أكان عاما أو مهنيا يعد استثمارا على المديين المتوسط والبعيد. فبعد مسار تعليمي معين تصب مختلف المدارس العليا والمعاهد ومختلف مؤسسات التعليم العالي بمخرجاتها التي تساهم في رفع تحديات التنمية.

فالعلوم والأساليب الفنية الرشيدة المتراكمة عبر مراحل تطور التفكير الإنساني أدت إلى الإجهاض التدريجي لكل أشكال المعرفة التقليدية، حيث أن العلم الجديد فتح آفاقا واسعة للتطبيق، مما يعني تطويعا وإخضاعا أكثر لقوى الطبيعة[8]. ولعل فرنسيس بيكون من الأوائل المتحمسين لتطبيق المنهج الاستقرائي الموروث عن أرسطو[9].

ثانيا- مؤشرات عن التعليم العالي في الوطن العربي:

يكتسي التعليم العالي أهميته،حسب مقاربة رأس المال البشري، من دوره في تكوين الإطارات ذات المستوى العالي والمزودة بالمعارف والخبرات ذات الصلة بمتطلبات المجتمع والمستجيبة لطموحاته المشروطة بالبعد الحضاري والهوية خاصته.

لكن نجاح الجامعة في انجاز ذلك وقف أيضا على مدى تجاوب مؤسسات المجتمع الأخرى وتقديرها لذلك من خلال التوظيف العقلاني للخريجين والسعي وراء كل ما ينجز من بحوث علمية جادة من شانها رفع وتحسين الإنتاج وعليه تقديم الأفضل للمستهلك.

وقد أدت مقاربة رأس المال البشري إلى إدراج الكثير من التخصصات وتدريسها في مختلف المستويات تأكيدا على أن أفضل استثمار قد يكون في الإنسان، لا كآلة مفرغة من القيم كباقي عوامل الإنتاج، لكن بوصفه أذكى وأمهر المخلوقات[10].

عملت الدول العربية على الرفع من الكفاءة الداخلية للعملية للأداء بالجامعة،سعيا منها إلى تفعيل وتثمين المردود التربوي لها إزاء حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية. فلطالما اتهمت الجامعة بالقطيعة واللااستمرارية مع محيطها،رغم الانتقادات والنقائص التي ألصقت بها يمكن تلخيص مميزاتها فيما يلي:

1- التطور والتوسع الكمي:

حيث بينت الإحصاءات المتعلقة بالوضع في الوطن العربي تزايدا مطردا في عدد المؤسسات وكذا نسب الطلبة المسجلين سنويا. لقد تضاعف عدد الجامعات ليصل سنة 1995(مثلا) إلى 132جامعة من بينها 957 كلية موزعة على مختلف التخصصات.كما ارتفعت نسبة الملتحقين من5 بالمائة سنة 1971 إلى 6,4 بالمائة سنة1988؛ وزاد معدل الإنفاق على التعليم 30 مليار دينار حسب معطيات 1990 .

إن التوسع الكمي بالرغم من منحه فرصا للالتحاق لكثير من أفراد المجتمع خاصة في الدول التي تبنت مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته ،إلا أنه انطوى على جوانب سلبية تعلقت بالجانب الكيفي للتعليم، فنجد الجامعات تعاني الاكتظاظ وفقر المواد التعليمية وكذا قدم المناهج ونقص التأطير ولعل الأهم من كل ذلك العجز عن مواكبة مستجدات التكنولوجيا والتقنية.

2- تزايد معدلات البطالة بين حاملي الشهادات:

تزامنت زيادة الطلبة المنتسبين الجامعات العربية مع تراجع وتائر التنمية الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية الكبرى،مما نتج عنه طوابير من حملة الشهادات وتحولت سوق العمل من الحاجة إلى التشبع ثم الفائض وصارت عروض العمل على قلتها انتقائية. والملفت للانتباه أن البطالة قد طالت ومست التخصصات الأدبية، الإنسانية والتقنية على حد سواء[11]. السؤال الذي يتبادر إلى الذهن: هل فقط لأن الجامعة تعاني من النقائص يكفي أن تتحمل إشكالية بطالة خريجيها؟ وقد قدر إجمالي الخريجين لما بين 1995و2000 ب7.700.00 خريج موزع بين2.758.00اناث و4.942.00 ذكور. تعليقا على هذا هناك تساؤل مزدوج يطرح: هل تخلق مناصب العمل وفقا للمؤهلات العلمية

لتفعيل دور الخريجين؟هل المهارات والخبرات المكتسبة من الجامعة هي اللازمة حقا لسوق العمل[12]؟

أجريت دراسات نظرية وامبريقية حول خصائص التعليم العالي كشفت عن [13]:

– التأثير السلبي للنمو المتسارع لأعداد الطلبة المنتسبين على نوعية التكوين والتعليم خاصة مع تغير ماهية المعرفة في إطار ظاهرة الكوكبية وانعكاس ذلك على الاستخدام الرشيد والناجح للمؤهلات والكفاءات.

– انخفاض الكفاءات التدريسية.

– جمود البرامج وطرق التدريس.

– رغم الموارد المسخرة للجامعة، تبقى دون ما هو مطلوب.

– عدم التوازن بين المؤهلات وحاجيات المجتمع المحلي، فأنظمة التعليم تعاني الازدواجية نظرا لظاهرة الاحتلال.

– غياب التنسيق بين الجامعة والمحيط السوسيو اقتصادي.

ويمكن تلخيص علاقة الجامعة بالمحيط كما يلي[14]:

مدخلات عمليات تحويلية مخرجات

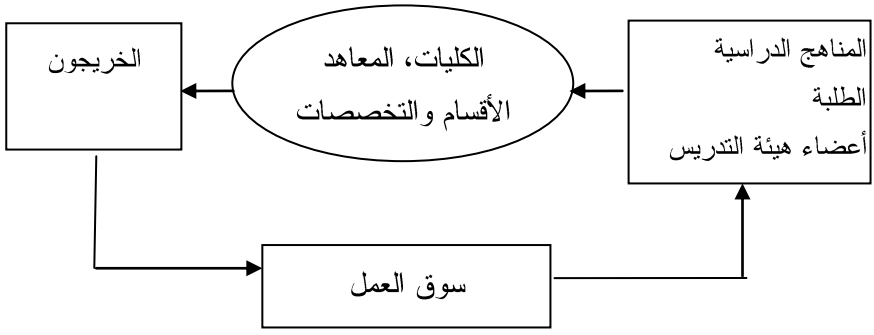

الملفت للانتباه هو الازدياد المطرد للإنفاق على التعليم حسب تقارير اليونسكو، تباعا لازدياد الطلب الاجتماعي[15]. إن القول بإمكانية الاستثمار عبر مؤسسة الجامعة لا يلغي إطلاقا وظيفتها في نشر المعرفة والثقافة ونشر قيم التسامح وتنمية شخصية الطالب وكذا العلاقات العامة وروح المواطنة والسلام[16].

ثالثاً- الجامعة الجزائرية ومشروع التنمية :

كسائر بلدان العالم الثالث المتعرضة للاحتلال، لم تشذ الجزائر عن فكرة تحقيق التنمية الشاملة والخروج من حالة التخلف للحاق بركب الدول المتقدمة. برغم الصراع حول مشروع الجزائر لما بعد الاستقلال فان الكفة مالت لصالح الاتجاه الذي رأى أن بناء الدولة هو المشروع التنموي الوطني الأول، بحيث تصبح هذه المؤسسة-الدولة-محور كل عملية اقتصادية وسياسية.

وارتكزت العملية الاقتصادية على أولوية التصنيع واعتباره المصدر الأساسي والناجع لتحقيق كل أشكال التراكم الاقتصادي، فكان النموذج المثالي حسب الإيديولوجية المهيمنة آنئذ متمثلا في طرح أدبيات الاقتصاد الفرنسية عن "الصناعات المصنعة"، المبنية أساسا على الاستثمارات المنتجة للمواد والتجهيزات التي تستعمل كمدخلات للصناعة والزراعة(17).

من المعروف أن هذا النموذج تطلب، من جهة، رؤوس أموال كبيرة استلزمت كحاصل تحصيل أن تكون الدولة المستثمر الأول فيها إن لم يكن الوحيد، من جهة ثانية اعتمد هذا النموذج على تكنولوجيات متطورة ذات كثافة رأسمالية عالية.

إن ما تطلبته التكنولوجيا المستوردة من تأهيل عال جعل الفئات الاجتماعية تابعة للدولة من حيث الحصول على التأهيل المناسب، خاصة أن اليد العاملة الجزائرية في معظمها نابعة من الزراعة التقليدية إبان الاحتلال.

ولعل الأهمية التي قد تكتسيها الجامعة تكمن في قدرتها على تزويد مشاريع التنمية الاقتصادية بالإطارات اللازمة والتي تملك المؤهلات المطلوبة لمختلف القطاعات خاصة الصناعة (مهندسون،تقنيون سامون ...الخ).

لغرض تحقيق وأداء هذه الوظيفة عملت الوصاية في الجزائر على الاستثمار في التعليم العالي والجامعي بدءا بالبني التحتية متمثلة في التجهيزات والمنشآت اللازمة .

السؤال المطروح:أي تعليم جامعي لأي نمط تكنولوجي؟

تتفق الأطروحات الفكرية المعالجة لاستراتيجيات التنمية التكنولوجية حول حتمية اكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية على اعتبار أنها عامل مهم لتطوير البني الاقتصادية والاجتماعية[18].

اعتمدت التنمية التكنولوجية في الجزائر فكرة القفز على المراحل الأولى لإنتاج التكنولوجيا المستوردة من الدول الكبرى بتبني وتوطين أحدث أنواعها،اعتقادا أنها أفضل استراتيجيه لبناء وإنتاج تكنولوجيا محلية وطنية تعتمد على الكفاءات المكونة عبر مختلف المؤسسات وبشكل خاص الجامعة ،دون إهمال الهوية الثقافية المميزة للمجتمع محل إنتاجها. استجابة لهذا المطلب،شهدت الجامعة الجزائرية عدة تحولات حملت في ثناياها انتقادات تتعلق بكفاءتها الداخلية والخارجية.

يعود إنشاء أول جامعة بالجزائر إلى سنة 1909 من قبل السلطات الفرنسية، وأضحى النسق التربوي من ذاك خاضعا لمبادئ تخدم التواجد الفرنسي بالجزائر بل وتبرره عبر خطاب إيديولوجي لصالح المشروع التغريبي والتنصيري. وقد ضمت أربعة مدارس على (الطب، الآداب، الحقوق، العلوم) وكل ذلك في حدود تعزيز فكرة الجزائر فرنسية.

وبقي النموذج الفرنسي مهيمنا وسائدا حتى بعد الحصول على الاستقلال السياسي،لكن سعيا لإرساء قواعد السيادة الوطنية كان لابد من جملة إصلاحات منها ما تعلق بالجامعة ورغم خصوصية مؤسسة الجامعة فإنها لم تنفلت من هيمنة القرار السياسي وأحيانا العسكري،إذ تأثرت بالصراعات الأيديولوجية[19].

شهدت الجامعة الجزائرية تطورات كمية وكيفية فيما يتعلق بالمدخلات، المخرجات أعضاء هيئة التدريس وكذا البنية التحتية وإصلاح سنة 1970 أهم ما قد يشار إليه الذي نص على: ديمقراطية التعليم، الجزأرة، التعريب وكذا التأكيد على إعطاء الطابع التقني للتكوين.

وينطوي المبدأ الأخير على الإرادة في ربط الجامعة بسياسة التصنيع وربما يكون ذلك تقليدا لما حدث في الدول الغربية بين القرن الثامن عشر والتاسع عشر(الثورة الصناعية والثورات البرجوازية الناجمة عن عصر الأنوار).

أما عن الجانب القانوني، فان الجامعة عرّفت "كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم نشر المعارف وإعدادها وتطويرها، وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد (وفقا للمرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 1983/09/24)[20].

والجامعة نسق مفتوح على المجتمع تأثرت بالتغيرات الحاصلة فيه،ومع ضغوطات اقتصاد السوق فإنها مطالبة أكثر من ذي قبل بالتحاور والتعامل الجاد مع قضاياه وانشغالاته بايجابية وواقعية أكثر.

والمؤكد أن الجامعة نسق مفتوح على المجتمع تبادله التأثير وعليه فإن التغيرات التي شهدتها الثانية هي انعكاس لتلك الحاصلة في الأولى. فبعد الخارطة الجامعية لسنة 2000 يعتبر نظام(LMD) آخر ما استجد، وتتمثل هندسة هذا النظام في:

-L ليسانس: بكالوريا + 3 سنوات.

-M ماستر: بكالوريا + 5سنوات.

-D دكتوراه: بكالوريا + 8 سنوات.

وشهادة الليسانس على شكلين أكاديمي ومهني، أما الماجستير فإما موجه للبحث ومهني والطلبة الموجهون للشكل الأول يمكنهم متابعة الدراسة إلى مستوى الدكتوراه[21].

على ما وجه لهذا النظام من انتقادات لهذا النموذج المستورد والذي لم يعمم في أشهر الدول المطبقة له(فرنسا)، فإن الغرض الأول منه(على الأقل نظريا) هو الرفع من الكفاءة الداخلية للتعليم بالجامعة بإشراك الطالب بمنحى أكثر فاعلية وبدافعية أكبر وهذا بدوره يعيد بناء الثقة بين الجامعة ومحيطها.

خاتمة:

إن الحديث عن العائد الاقتصادي للتعليم العالي واعتباره كباقي الاستثمارات شكل أحد الاهتمامات الصعبة القياس، لكن الجهود الحثيثة للباحثين خاصة اقتصاديي التربية قد أقرت إمكانية ذلك بل وإلزاميته فظهرت نظريات عديدة تنادي بأهمية تنبه واضعي السياسات التربوية إلى قيمة العنصر البشري في الاقتصاد.

لقد استحثت دول العالم الثالث وكذا الدول العربية الخطى لتدارك الهوة الفاصلة عن الدول المتقدمة، من أجل حيازة مكانة معتبرة والمشاركة في صنع القرارات الدولية

فسخرت كل الوسائل المتاحة بما في ذلك العمل على تكوين الكفاءات اللازمة، وهنا تأتي أهمية الجامعة كأهم مؤسسة للاستثمار في العنصر البشري تجاوزا للرؤية التبسيطية لدور العلم، إذ أن اكتشاف القوانين الموضوعية للظواهر ليس لإرضاء الفضول الإنساني بل للتعامل الإيجابي والتحكم بحثا عن الرفاهية.

والجزائر هي الأخرى لم تدخر جهدا للاستثمار في التعليم، رغم أن ذلك أرتبط، أكثر ما ارتبط، بالقرار السياسي. فبعد الفترة التمهيدية لما بعد الاستقلال عبرت الإحصائيات عن ارتفاع معدل خريجي الجامعات، وخصصت ميزانية للإنفاق على التعليم والتشغيل والسكن كحقوق قارة لكل مواطن جزائري.

لكن التوسع الكمي الأفقي على ايجابيته لم يرق إلى مستوى الطموحات كما لم يخل من النقائص، ويلمس ذلك من خلال:

– تدني المستوى العام للتعليم الجامعي والعالي .

– عدم قدرة سوق العمل على استيعاب وامتصاص الدفعات السنوية للخريجين في مختلف التخصصات[22].

الهوامش:

1– حامد عمار:"**دور التعليم العالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**"، مجلة دراسات تربوية، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، المجلد الثاني، 1987.

2– عبد الله ساقور، **الاقتصاد السياسي**، دار العلوم، عنابه، 2004، ص100.

3- RAMOND Barre, **Economie Politique**, Presses Universitaires de Paris, Paris, 1954, p82.

4- BACQUE Françoise, **Economie de l'éducation**, Editions Ouvrières, Paris, p19.

5- SAMUELSON Alain, **Les Grands Courants de la Pensée** Economique**,** OPU, 1993, p44.

6- BACQUE Françoise, Op.Cit, p18.

7- Ibid, pp, 24-25.

8– كمال عبد المجيد الزيات، **العمل وعلم الاجتماع المهني**، دار غريب، القاهرة، 2002، ص 238.

9– المرجع نفسه، ص.109

10- نادر فرحاني:"**التعليم العالي والتنمية في الوطن العربي**"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد:237، 1988، ص.88

11- علي حليفه الكواري: "**نحو استراتيجيه بديلة للتنمية الشاملة**"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1986، ص ص:104-105.

12- حامد عمار، مرجع سابق، ص.69

13- حسن الشريف:"تدريس العلوم التطبيقية في ضوء متغيرات سوق العمل"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

14- بسام العمري:"مشكلات التعليم العالي ومعوقاته"، مجلة دراسات، عمَان، مجلد22، 1995، ص:3569-3572.

15- حامد عمار:"حول التعليم العالي والتنمية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلد5، 1984، ص ص:124-125.

16- أحمد البستان:"أولويات التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي التطبيقي والجامعي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد87، 1997، ص.18

17- نور الدين بومهره:"**ملاحظات حول بعض سياسات التصنيع واستراتيجيات التنمية التكنولوجية في العالم الثالث**"، جلة العلوم الإنسانية،جامعة قسنطينة، العدد12، 1999، ص.31

18- المرجع نفسه، ص.32

19- BELMIHOUB M-C : '**l'Université et économie de marché'**, Revue algérienne des sciences juridiques, Economiques et politiques Université d'Alger, N° 13, 1997, p886.

20- Op.cit, p80.

21- M.E.S.R.S: **Cahier des charges Offre de formation (LMD**), 2006.

22- OUKIL S. **Economie et Gestion de l'innovation technologique,** OPU, Alger, 1995.